التكوين المهني في المؤسسات العقابية
قراءة سوسيولوجية في الأبعاد الاقتصادية والتنموية
Professional training in penal establishments
Sociological reading in economic and developmental dimensions

جمال حيرش*
أستاذ محاضر (ب). جامعة جيجل
Hireche Djamel*
Lecturer B, University of jijel
d.hireche_islam@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/08 تاريخ القبول: 2020/03/22 تاريخ النشر: 2020/12/28

- **الملخص:** تتطرق الدراسة لواحد من الموضوعات الحساسة التي تندرج في مركز الانشغالات الخاصة بالمؤسسات الإصلاحية والعقابية (السجون)، كما أنها تكتسي فضلا عن ذلك أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع ككل، في استقراره وفي أمنه الاجتماعي والاقتصادي...، تتعلق المسألة بوجه التحديد بالرعاية التعليمية وببرامج الإصلاح والتأهيل المهني للمحبوسين، التي ينظر إليها أهل الاختصاص في علم الاجتماع الجنائي... بكونها شكلا من أشكال المساعدة للمحكوم عليهم باسم الحق العام، فضلا عن كونها آلية هامة في حماية المجتمع من مخاطر الجريمة بمختلف أنواعها، حيث السلوكات الإجرامية غالبا ما تكون مشروطة في تراجعها بمدى إمكانية النزلاء المفرج عنهم في الالتحاق المبكر والسريع بعالم الشغل والحصول على عمل ملائم يستجيب لرغباتهم واحتياجاتهم المتعددة، وذلك لن يكون متاحا لهم بالمطلق، لاسيما في حالة عدم أهليتهم المهنية، هذه الحالة مرشحة لأن تتعقد أكثر فأكثر بفعل ملفاتهم الإجرامية من جانب، وكذلك بفعل المعايير الانتقائية التي يضعها عادة المستخدمون في مختلف قطاعات النشاط الاجتماعي، حيث تكون في حالات كثيرة سببا مباشرا في إقصاء وفي تقليص حظوظ الفئات الهامشية المنحرفة والمسبوقة قضائيا.

من هذا الباب، تطرح هذه الورقة البحثية نفسها بكونها مقاربة سوسيولوجية لتجربة المؤسسة السجنية، الهدف منها إبراز المجهودات الملموسة التي تقوم بها هذه المؤسسات في تكوين نزلائها من المحبوسين والمنحرفين، الشباب منهم بوجه خاص، والتي تندرج وظيفيا في صميم المهام المحددة والمناطة بها، كما تطمح إلى الكشف عن الأدوار البارزة والمتعددة الأوجه التي تضطلع بها

*- المؤلف المرسل: جمال حيرش: d.hireche_islam@yahoo.com

من خلال برامجها التعليمية والإصلاحية، مساهمة منها في تقويم الأنماط السلوكية لدى للسجناء وإعادة تهيئتهم للاندماج بسهولة في الحياة الاجتماعية بعد استنفاذهم مدة العقوبة وتأهيلهم فضلا عن ذلك للانخراط في قطاعات النشاط الإنتاجي المختلفة والمساهمة بالتالي في التنمية الاقتصادية.

- **الكلمات المفتاحية:** التنمية، التنمية الاقتصادية، المؤسسة العقابية، التكوين المهني، التأهيل الاجتماعي، السجين.

- **Abstract** : This article is a contribution to the study of one of the subjects which seems sociologically very sensitive and which is at the center of the preoccupations of correctional and penal establishments, as well as it is of capital importance for society in as a whole, in its stability and in its social and economic security. Our focus is on the subject of training and rehabilitation Programs for prisoners, witch specialists in criminal sociology often regard as a form of assistance to convicted persons in the name of public law, and as a mechanism for protecting society against multiple dangers of crim, because it is clear that criminal behaviour is often subordinated to the ability of prisoners to be the workforce and obtain work that meets their needs, and will not be theirs all available in the event of their inadmissibility, this will likely become increasingly complex due to their criminal records as well as to the selective criteria seted by employers in various sectors of social activity, which in many cases decrease the chances of the marginalized and deviant, having criminal antecedents.

From this section, the article presents itself as an analytical approach to the experience of penal establishments, its objective is to discover the multiple efforts undertaken by these institutions practically in the training of prisoners and delinquents, among those in the young category in particular, it also aspires to reveal the important role that its institutions play continuously through their programs of training and rehabilitation of prisoners, allowing them all at same time to reintegrate as easily as possible into social life after having finished their prison terms and feel capable of giving themselves up and rehabilitating themselves and integrate into the different sectors of productive activity, thereby contributing to economic development.

Keywords: Development, Economic Development, Penitentiary Establishment, Professional Training, Social rehabilitation, Prisoner.

- مقدمة:

تمثل المؤسسات العقابية قطاعات حساسة في البنية الاجتماعية، ينظر المجتمع إليها في الغالب بكثير من الحذر والتحفظ، لكونها تستقطب أصنافا من الأشخاص الهامشيين والسلبيين من محترفي العنف والإجرام، الذين أساؤوا التصرف في حق المجتمع وقيمه ومعاييره، كذلك هي الحال بالنسبة للاعتقاد المشترك لدى السجناء، الذي يتخذ بدوره اتجاها سلبيا، بنظرهم لهذه المؤسسات في معظمها على أنها فضاءات للمعاناة من نمط الحياة الروتينية المغلقة والمملة، القائمة على التبعية والخضوع القسري لنظام داخلي بيروقراطي، يقوم على السلطة القهرية والإكراهية، حيث يهيمن الشعور بالقلق من المستقبل وبالخوف المتزايد على الحياة الشخصية، بالنظر لميزة الانحراف والعنف والإجرام التي تشكل في الغالب الخاصية المشتركة في تصرفات النزلاء وفي أنماطهم السلوكية. هذه الرؤى برغم صحتها تبقى نسبية، حيث المؤسسات السجنية لا تتحدد فقط في كونها مكان تنفذ فيه العقوبات الجزائية السالبة للحريات الشخصية للمحبوسين، وتقطع علاقاتهم المتعددة التي تربطهم في مرة واحدة بالعائلة وبالأصدقاء وبالعالم الخارجي، إنما هي كذلك مرفق اجتماعي، يتميز بديناميكيته الخاصة وبوظائفه المحددة، التي يحاول من خلالها الاستجابة لرغبات السجناء ومتطلباتهم والعمل على إحداث التغييرات الإيجابية المأمولة في بنياتهم الشخصية في جوانبها المختلفة، النفسية، الذهنية والسلوكية...، وذلك من خلال برامج إصلاحية وتأهيلية يتم إعدادها والتخطيط لها من طرف أخصائيين، وفقا لمعطيات السياق الاجتماعي العام، الثقافي، الاقتصادي...

في الإطار يؤكد كثير من الباحثين بأن المؤسسات العقابية شهدت تطورات بارزة في وظائفها ونشاطاتها، حيث أصبحت -بفعل برامجها التأهيلية والإصلاحية- تقوم بدور الشريك الأساسي في تنفيذ السياسات الاقتصادية للبلد، من خلال إمدادها سوق الشغل بالخبرات والكفاءات المهنية المتخصصة. والورقة البحثية قيد الاعتبار تحاول تتبع مسار هذه التطورات وتأثيراتها المتعددة على السجناء وعلى البنية الاقتصادية.

- مشكلة الدراسة:

تطمح دول ومجتمعات العالم الحديث في سياق حركيتها نحو مستقبلها إلى محاولة الارتقاء بمشروعاتها وأهدافها التنموية وزيادة معدلاتها في مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة وبخاصة في المجال الاقتصادي، وتحاول أن تستهدف من خلال اتجاهها هذا ترقية نوعية الحياة الخاصة

لأفرادها، من خلال طموحاتها المتزايدة إلى الرفع في دخلهم الفردي وتحسين مستوياتهم المعيشية بشكل دائم ومستمر. إن مثل هذا الأمل المشروع في بلوغ مستويات راقية لنوعية الحياة يلزم هذه الدول بضرورة تنشيط نسيجها المؤسسي وبضرورة الاستغلال العقلاني لطاقاتها الإنتاجية ولمواردها البشرية على تعدد أصنافها، وكذا استثمار معارفها ومؤهلاتها الفنية والتقنية المتعددة في قطاعات النشاط الإنتاجي المختلفة وبأساليب علمية ناجعة، يفترض أن تساهم في النهاية في الارتقاء بمستوى الأداء بهذه القطاعات وفي تحسين مستوى مردوديتها الإنتاجية باعتبارهما من الأهداف المحورية للتنمية الاقتصادية.

إن مثل هذا الطموح الذي يلازم دول العالم برمته والدول النامية بوجه التحديد وفي مقدمتها الجزائر، ليس بالإمكان لهذه الدول تجسيده وتحويله إلى واقع ملموس بحسب ما نعتقد، إلا من خلال إعادة التفكير الجاد في بناء الإنسان الاقتصادي، وتوجيه الاهتمام أكثر فأكثر نحو العنصر البشري والاستثمار العقلاني في قدراته وطاقاته المتعددة، لكونه العنصر المحرك للإنتاج، إن لم يكن يشكل أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق، وكذلك لكونه فاعلا محوريا وأساسيا في سيرورة العملية التنموية، يمكنه في حال توفر الشروط الموضوعية الملائمة التأثير إيجابيا في حركية المنظومة الاقتصادية. لهذه الاعتبارات فإن مسالة التعليم أو التأهيل أو التكوين تتحول في سياق مثل هذه الرهانات إلى متطلبات وضرورات حتمية، لأنها سترتبط بمشروع مجتمعي تنموي أو آخر، وليس بمجرد أشخاص لهم الحق في التكوين. من هنا يستوجب على السلطات والجهات المسؤولة في البلد أن تولي المسالة اهتماما كافيا.

في هذا السياق، تعتبر التجارب العقابية السجنية (السجون) بالنظر لما ترتكز عليه من برامج تأهيلية وإصلاحية، بمثابة الأطر الاجتماعية المثلى في إعادة تقويم وتسوية الأنماط السلوكية السائدة لدى فئات المنحرفين والسجناء وبالأحرى في إعادة بناء شخصية السجين وتمكينه من العودة إلى الحياة الاجتماعية وإعادة الاندماج في المجتمع بشكل طبيعي، ليس كشخص منحرف ومرفوض اجتماعيا وإنما كشخص سوي، نشط وفعال ومؤهل للإسهام اقتصاديا من خلال اضطلاعه في حدود ما يمتلكه من خبرات ومهارات بأدوار بارزة في العملية الإنتاجية، وفي هذا السياق يشكل التكوين المهني للمساجين واحدا من المكونات الأساسية الداعمة للعملية التأهيلية، والتي تمكّن السجين من الارتقاء بمعارفه ومؤهلاته، التي تعتبر شرطا ومتطلبا أساسيا لانخراطه في القوى العاملة المنتجة وبالتالي في تأكيد مشاركته وإسهامه الفعلي في النشاط الاقتصادي.

انطلاقا من هذا التقديم سنحاول في سياق هذه الورقة البحثية توجيه الانشغال الأساسي لمقاربتنا العلمية للإجابة على بعض المساءلات والاستفهامات التي تثيرها هذه العلاقة الجدلية التي

تربط ما بين التكوين المهني لنزلاء المؤسسات الإصلاحية من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وذلك من خلال مقاربة تحليلية لمفهوم التنمية والتنمية الاقتصادية بوجه خاص والتكوين أو التدريب المهني، ومن ثم محاولة بناء فهم موضوعي لمختلف الآليات التي تتيح لهذا الأخير إمكانية اقتحام مجالات التنمية في القطاعات الاقتصادية، مع محاولة تحديد المستويات التنموية الممكنة في هذه القطاعات، التي تؤهله للإسهام بشكل أكثر نجاعة وأكثر فاعلية.

- أهمية الدراسة:

تبرز الأهمية العلمية لهذه الورقة البحثية في كونها تلقي الضوء على جانب هام في ديناميكية المؤسسات العقابية ونشاطاتها، وتعنى في اهتمامها المركزي بمسألة التعليم والتكوين المهني للأشخاص المودعين لديها بأحكام قضائية، وهي مسألة تعتبر حيوية في مرة واحدة بالنسبة للمحكوم عليهم، لكونها تساهم -في حالة نجاعتها- بأدوار حاسمة في إصلاح وتعديل نمط سلوكاتهم التي تتعارض مع القيم والمعايير الاجتماعية، الدينية، الأخلاقية والقانونية، فضلا عن مساهمتها في تزويدهم بمجموعة من الخبرات والمهارات الفنية والتقنية، التي تصنف في مقدمة الشروط الضامنة لإعادة اندماجهم بشكل طبيعي في الحياة الاجتماعية في مرحلة ما بعد انقضاء مدة العقوبة، كما أنها حيوية أيضا بالنسبة للمجتمع، بالنظر لتداعياتها (عملية التكوين) وانعكاساتها المباشرة على أمنه واستقراره، بل وعلى نموه الاجتماعي والاقتصادي.

- أهداف الدراسة:

تطمح الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ترتبط بعملية التكوين والإصلاح السجنية وبجملة الشروط والعوامل التي تؤثر في سيرها، وتتلخص فيما يلي:

- التعرف على التوجهات العامة لبرامج التأهيل والإصلاح في المؤسسات العقابية والكشف عن العوامل الموضوعية التي توجه هذه المؤسسات في عملية التخطيط والإعداد لبرامجها التعليمية والإصلاحية.

- محاولة الكشف عن أثر الرعاية التعليمية/ المهنية للنزلاء وانعكاساتها المفترضة على اندماجهم اجتماعيا واقتصاديا بعد استنفاذ مدة العقوبة وعلى عدم ارتدادهم للجريمة، والتعرف على أساليب مساهمتها في دعم الإنتاج الوطني والمشاركة في تحقيق المشروعات التنموية.

- التعرف على الشروط -الوسائل والإمكانات المادية وغيرها- الموضوعية التي تساعد المؤسسات السجنية في تنفيذ برامجها الإصلاحية والمهنية ومحاولة رصد المشكلات المختلفة التي تخل بالسير الطبيعي لهذه البرامج، وتعطل بالتالي الأدوار المناطة بها في علاقاتها بالمحيط الخارجي وبالسياق السوسيو اقتصادي بوجه التحديد.

- مفاهيم الدراسة:

- التكوين/"التدريب"المهني: هو محور من بين المحاور العديدة التي يقوم عليها البرنامج التعليمي في المؤسسات العقابية، له برنامجه الخاص محدد بأهداف يحققها من خلال مضمونه وأساليب تدريسه ووسائله التعليمية. تكمن ميزة البرامج المهنية السجنية في أنها توفر فرص التدريب المهني للمسجونين في حرف مفيدة يختارونها بأنفسهم وفق إمكاناتهم ورغباتهم وخبراتهم السابقة وفي إطار إمكانات المؤسسة الإصلاحية ونظمها، وفي ضوء احتياجات سوق العمل. وبالنظر لتكلفتها المرتفعة فإن هذه البرامج تشترط في تنفيذها وفعاليتها بتدخل عدة جهات، (وزارت، شركات استثمارية...) تزود مراكز التدريب السجنية بالمواد الخام وبالوسائل والمعدات التي تساعد على توفير تدريب عملي ونظري على حرفة أو مهنة معينة يستفيد منها السجناء أثناء تأديتهم العقوبة أو بعد الإفراج، ويذهب خبراء شؤون الإصلاح والعلاج في المؤسسات الإصلاحية إلى أن التدريب المهني يعد مدخلا طبيعيا للحد من الجريمة، حيث اكتساب النزيل حرفة يرتزق منها بعد الإفراج عنه يسهم في عودته إلى المجتمع بشخصية قوية وسوية تستنكر الجريمة والعودة إلى الانحراف (متولي، 1998، ص ص 173-176).

- المؤسسات الإصلاحية والعقابية: يقصد بها السجون، وهي عبارة عن مؤسسات أو مرافق اجتماعية تختص بإيواء وحفظ وعلاج الأشخاص الذين صدرت ضدهم أحكام قانونية لارتكابهم بعض الأفعال المخالفة للشرع أو للنظام العام في المجتمع، وتختلف في معاملتها للسجناء باختلاف أهدافها ووظائفها (متولي، 1998، ص. 166). يستفاد من التعريف بأن دور المؤسسة السجنية لا يتحدد في العقاب بمفهومه التقليدي، إنما وظيفتها إصلاحية/ اجتماعية كذلك، تستهدف من خلالها حماية السجين، بعلاجه وتقويم سلوكه وتأهيله عن طريق برامج معدة لذلك، ليصبح عنصرا نافعا لنفسه ولمجتمعه. وفي ذلك حماية للمجتمع من خطر السلوك الإجرامي.

في تعريف النظرية الوظيفية، السجن هو: «بناء مقفل، يوضع فيه الأشخاص المتهمون في انتظار محاكمتهم أو تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم» (اليوسف، 2003، ص. 19)، فالسجن وفقا للتعريف الوظيفي يقوم بمهمتين مزدوجتين في نفس الوقت، الحجر المؤقت للمتهم إلى غاية صدور الحكم القضائي والتنفيذ النهائي للعقوبة السالبة للحرية في حال الإدانة، وذلك بتقييده وحرمانه من التمتع بالحياة الاجتماعية في مختلف جوانبها.

- السجين: هو الشخص الذي سلبت منه حريته بقصد تعويقه ومنعه من التصرف بنفسه، ويقصد بالسجين هنا الشخص الذي تم منعه من التصرف بنفسه، إما بوضعه في بيت أو مسجد أو قبو، كما كانت عليه الحال في الزمن الماضي أو بوضعه كما هو سائد حاليا في بناء مقفل، يوضع

فيه الأشخاص المتهمون في انتظار تنفيذ المحكمة العقوبة المعلقة بحقه (اليوسف، 2003، ص. 20)، وتستعمل عادة كلمة النزيل كمرادف للسجين، والنزيل هومن صدر بحقه حكم العقوبة السالبة للحرية. وكما هو ملاحظ بوضوح، فالكلمتان تشتركان في معنى موحد، يحيل في محتواه إلى: شخص مقيد، تم حجره بأمر قضائي في مكان مغلق اسمه الحبس أو السجن، تنفذ فيه وفقا للقانون ولمدة يحددها، العقوبات السالبة للحرية، ومنها حريته في المبادرة والتصرف والتنقل...الخ.

1- في مسألة التنمية والتنمية الاقتصادية:

يرتبط الاهتمام بالتنمية ومشكلاتها بأسباب تاريخية وموضوعية يرجع أهمها إلى سيطرة الدول على المجتمعات، وظهور مفهوم التخطيط وبروز المشكلات الناتجة عن التضخم في مرحلة الأزمة الاقتصادية العالمية (1929)، إضافة إلى انعكاسات ونتائج الحربين العالميتين وتأثيراتها الكبيرة على اقتصاديات العالم الرأسمالي، التي كانت تتطلب تدخل الحكومات في عملية تسيير النشاط الاقتصادي، ينضاف إلى ذلك الواقع الخاص باقتصاديات الدول النامية الذي تولدت عنه رغبة ملحة في تبني خطط واستراتيجيات جديدة من أجل تنمية تنسجم مع واقعها الاجتماعي والاقتصادي، مع الإشارة كذلك إلى نشأة المجتمع الصناعي الرأسمالي بعد الثورة الصناعية، الذي يعتبر بمثابة الأرضية القاعدية التي تأسست في سياقها مفاهيم التنمية كنسق مقولاتي يعبر عن مرحلة جديدة من مراحل التطور التاريخي لأساليب الإنتاج الاقتصادي (رشاد، 2007، ص. 5).

1-1- مفهوم التنمية:

تعتبر التنمية من الموضوعات التي أثارت انشغال الحكومات والهيئات الدولية، كما أثارت اهتمام علماء ومفكرين في تخصصات مختلفة، كالاقتصاد وعلم الاجتماع وعلوم السياسة، الذين عالجوا الموضوع في سياق مفاهيم تحليلية تندرج في أطر وحقول معرفية ونظرية خاصة، هذه الانشغالات تستمد مصداقيتها العلمية من كون التنمية تشكل السبيل الوحيد لتجاوز الأزمات، خاصة بالنسبة للدول النامية التي لا تزال تتخبط في دائرة التخلف، باعتبار التنمية: «عملية متعددة الجوانب وهي قضية حضارية محورها إحداث تغييرات سلوكية تزيد من قدرة المجتمع في الاستفادة من طاقاته وموارده المتاحة والكامنة البشرية والمادية أفضل استفادة ممكنة... وحسن استثمار الموارد والطاقات والعدالة في توزيع عائدها» (السروجي، 2008، ص ص. 13، 14).

تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى تعدد التعريفات التي تم إطلاقها كمحاولة لتحديد معاني ودلالات الظاهرة التنموية، والتي لا يمكن حصرها بصفة شاملة بالنظر لكثرتها وتنوعها، ومع ذلك تبقى هذه التعريفات تتقاطع في العديد من مضامينها، وفي هذا الصدد يشير **حسن عبيد** إلى أن: «التنمية تنقل المجتمع بكامل أنظمته ومؤسساته الاجتماعية من وضع عرف بأنه قديم وتقليدي

إلى وضع عرف بأنه حديث وعصري وهذا التحول عادة ما يرسم له أهداف وغايات، وعلى درجة عالية من الوضوح والتحديد له مداخل زمنية يتم خلالها وضع هذه الأهداف والغايات موضع التنفيذ وهذا التحول الاجتماعي والاقتصادي يحمل في كل مرحلة جهدا عقليا وفنيا مقصودا لتقييم هذا التحول (حامد، 2007، ص. 23). وتعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية بكونها: «مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد» (حامد، 2007، ص. 23).

بشكل عام، فالتنمية وفقا للتعريفات المختلفة التي تم تحديدها توحي بالتغيير كفكرة أساسية وكضرورة ملحة، وحتى إن اختلفت مسميات التنمية، إلا أنها تشترك في جوهرها في نفس الدلالة والتي مفادها أن التنمية هي الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية المستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي والحضاري في المجتمعات بهدف إشباع حاجات، أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود وموجه، له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات تخضع في الغالب لشروط منهجية، كما تخضع لضرورة تكييف أسس التربية والتعليم لخدمة متطلبات التنمية، ومن ثم فالتنمية باتجاهها هذا تعبر عن: «منهج ديناميكي وعملية مستمرة تحدث من خلال عمليات مختلفة من التعليم والتفكير وأسلوب الحياة والتفاعل والتعاون، ولا يتأتى كل هذا إلا عن طريق التربية تلك العملية الضرورية الهادفة التي تمد الأفراد بالمعارف والمعلومات، وتهتم بالمبادئ الأساسية بحيث يشعر الأفراد بمسؤولياتهم تجاه المشاكل العامة والمشتركة التي تواجه المجتمع والفرد في آن واحد إلى جانب معرفة كل هؤلاء الأفراد بموقعه داخل المجتمع» (حامد، 2007، ص. 16).

في جانب آخر يلاحظ أن ثمة تقاطعا لمفهوم التنمية مع العديد من المفاهيم الأخرى التي حظيت هي أيضا بكثير من الدراسة والاهتمام، كمفاهيم: التقدم والتطور والتحديث والتصنيع، ويرجع ذلك إلى أن البلدان التي حققت مستويات عليا في التنمية هي الدول المتقدمة والصناعية. بالإضافة إلى ذلك يستخدم مفهوم التنمية المحلية بنفس معنى مفهوم التنمية، التي تعني الانتقال بالمجتمع من وضع معين إلى وضع أفضل منه، بحيث تكون عملية الانتقال شاملة لكافة المجالات، وقد تم توظيف مفهوم التنمية في دراسات كثيرة باستخدامات متعددة، يمكن من خلالها التمييز بين خمس مسميات للتنمية، هي:

التنمية المستدامة وتتعلق بالبيئة وبمواجهة التحديات المرتبطة بنضوب الموارد الطبيعية، وكذا تنمية المجتمع المدني، التي تبحث في إمكانية تحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع والتي غالبا ما تكون مشروطة بفعالية تنظيمات المجتمع المدني، كما تشير أيضا إلى التنمية في أبعادها وشروطها السياسية، التي تحيل إلى الرقابة والكفاءة، الشفافية. وتحقيق التنمية في أبعادها هذه تستوجب لامركزية التسيير بالنسبة لمؤسسات الدولة، حيث تقتضي الدخول في نوع من الشراكة مع السلطات الإقليمية والمحلية مع تفعيل أجهزة الرقابة. كما تستخدم للدلالة على **التنمية الإنسانية** التي يشكِّل الإنسان محور تحليلاتها باعتباره شخصية تنموية متعددة الأبعاد أو بالأحرى صانعا للتنمية، يفترض استغلال خبراته وإمكانياته لتفعيل مشاريع التنمية. كما تحيل في استخدامات أخرى للدلالة على **نوعية الحياة**، ولا تقاس التنمية في هذا المستوى بمستوى الدخل أو الثروة، إنما بنوعية الحياة التي يعيشها الإنسان، ويركز هذا التوجه الأخير للتنمية على حقوق الإنسان والعدالة في توزيع الثروة والديمقراطية... (السروجي، 2008، ص ص. 19-22).

يشير المتخصصين في قضايا التنمية إلى التداخل القائم بين التنمية والنمو، حيث يستخدم الاصطلاحين في كثير من الأحيان كمرادفين لبعضهما وبخاصة لدى المشتغلين في حقل العلوم الاقتصادية، حيث يشير كلاهما إلى معدل الناتج القومي الإجمالي والحقيقي في فترة زمنية طويلة، غير أن ثمة فروقا جوهرية تميز الاصطلاحين، حيث يعبِّر النمو عن الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي في فترة زمنية طويلة دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث تغييرات مهمة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، في حين تعني التنمية الاقتصادية الزيادة في نمو الناتج القومي الإجمالي وحصول تغييرات هيكلية مهمة في المجالات السابقة إلى جانب المجال الديمغرافي والتشريع. كما يفرّق بعض الخبراء الاقتصاديين بين النمو والتنمية على نحو آخر وفي جوانب متعددة، توحي بأن التنمية تخص البلدان النامية بينما النمو يخص البلدان المتقدمة، كما توحي من جهة أخرى بأن التنمية تمر بتغير فجائي وغير مستمر في الحالة العادية، بينما يشير النمو إلى تغير تدريجي ودائم على المدى الطويل، يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وكذا نمو السكان (القريشي، 2007، ص ص. 124-125).

1-2- مفهوم التنمية الاقتصادية:

بناء على ما سبق، يذهب "ارثر لويس" إلى أن التنمية الاقتصادية تعني: «عملية نمو معدل إنتاج الفرد خلال سنة واحدة.» (الحسن، 2005، ص. 176) في حين تعني لدى كينكرون: «عملية تغير الهياكل المادية للمجتمع بطريقة تؤدي إلى رفاهيته الاقتصادية وتحسين للأوضاع المعيشية لأبنائه» (الحسن، 2005، ص. 176).

من جهته يعرف "ألبرت ماير" التنمية الاقتصادية بأنها: «حجر الزاوية في التنمية وبدونها تصبح التنمية لا جدوى منها لأن عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساسا وبصفة جوهرية على تحسين الأحوال الاقتصادية فإننا لا نستطيع تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية اللازمة لرفع مستوى المعيشة للمواطنين» (عبد اللطيف،2007، ص. 27). لكن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تنطلق وتستمر بدون تنمية اجتماعية وسياسية، فالنظم السياسية تمثل البنية التحتية للاقتصاد ونفس الشيء ينطبق على البناء الاجتماعي بنظمه وقيمه وعادات أفراده، فهو سبب مثلما هو نتيجة للتطور الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية يجب ألا تهدف فقط إلى تحقيق النمو الاقتصادي، إنما يجب أن تضمن التحسين المستمر في وضعية الأفراد، والتنمية الاقتصادية تعتبر كذلك فعل سياسي بالمعنى الصرف للكلمة.

أما بالنسبة للأطروحات الراديكالية فإنها تقدم رؤية مختلفة، تعرّف من خلالها التنمية بأنها عملية تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة، التي تعمل على تحقيق الرفاهية للشعوب النامية، وهذا يتطلب الحد من التبعية الاقتصادية واسترجاع الدولة لسيطرتها على الموارد الطبيعية والسعي لتوجيه الفائض الاقتصادي لفائدة مشروعات التنمية بقصد ترقية المستوى المعيشي للأفراد، فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى تصبح كآلية لتحقيق أهداف مجتمعية محددة، مع التأكيد على أن التنمية تتحقق بجهد جماعي مشترك يتطلب تفاعل فئات من مختلف المجالات لتحقيق نتائج مرضية. وفي العموم يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي حلقة في سلسلة متكاملة ومترابطة مع حلقات أخرى لها أهميتها هي كذلك، بحيث أي تغير يطرأ في هذه الحلقة سينعكس تأثيره على الحلقات الأخرى بدرجات متفاوتة في التغير والاضطراب، فالتنمية الاقتصادية عملية مقصودة وهادفة وتجسيدها ميدانيا يترك آثارا في بعض القطاعات ويلزم قطاعات أخرى باتخاذ إجراءات صارمة، ويظهر ذلك في قطاع الزراعة والتصنيع وتطور قطاع الخدمات، كما أن اتساع المفهوم المعاصر للتنمية في تجاوزه وانتقاله من الأبعاد الاقتصادية الصرفة إلى الحقول الاجتماعية والبيئية والسياسية سيعمق حتما من مسؤولية الدول النامية ويجعلها أكثر ثقلا وأكثر اتساعا (البستاني، 2009، ص. 216).

2- ماهية التأهيل في المؤسسات العقابية:

تعتبر مفاهيم التأهيل والتعليم والإصلاح في السجون نمطا مستحدثا في العقوبة الجزائية وفي الأساليب الخاصة بمعاملة فئات المجرمين وبشكل عام في التعامل مع أصناف الأفراد الذين يورطون أنفسهم عن وعي أومن دونه في تجاوز واختراق القواعد والنظم الثقافية والدينية والأخلاقية... القائمة والمتعارف عليها اجتماعيا، ويعرف عن هذا النمط أنه يختلف كيفيا عن

الأنماط التقليدية السائدة تاريخيا، وفي سياق تطوره التاريخي اتخذ مفهوم العقاب العديد من الأشكال ذات الطبيعة الانتقامية والردعية في الأساس، متوحشة ومفرغة بشكل كلي من طابعها الإنساني، فالعقاب هو ظاهرة اجتماعية تمتد تاريخا إلى المجتمعات البدائية الذي اتخذ فيها هذا المفهوم طابعا دينيا خالصا، يحيل في دلالاته إلى الجزاء الذي كان يوقع على الأفراد نتيجة لاختراقهم لمنظومة القواعد الدينية ولعصيانهم وتمردهم على الآلهة وكان يستمد مبرراته من مضامين ذات طبيعة ثيولوجية صرفة. وهو نفس الاتجاه الذي نلمسه في النظام القبلي الذي كان سائدا في المجتمعات العربية، حيث يعرف عن القبيلة أنها كانت تمتلك حق الانتقام من المجرم والمعتدي بصرف النظر عن طبيعة الاعتداء إن كان من داخل أومن خارج البنية القبلية (عسوس، 1998، ص. 63).

إن هذا النمط العقابي التقليدي والبدائي تم التراجع عنه في مرحلة لاحقة، حيث انتهت أساليب معاملاته اللاإنسانية للنزلاء (المساجين) إلى ظهور العديد من التيارات الإصلاحية، الفكرية، الاجتماعية والدينية التي طالبت بضرورة مراجعة وإعادة النظر في مضمون هذا النمط من المعاملة وبضرورة إصلاح حقيقي لوضعية السجناء ولإدارة السجون، بل أكثر من هذا بضرورة عقلنتها بإدخال برامج تأهيلية وإصلاحية حقيقية ذات نزعة علمية، ترتكز على توظيف واستغلال المعارف الإنسانية المتاحة والمتوفرة في عدة قطاعات وتخصصات، التي من شانها أن تسهم في تغيير نوعي لوضعية نزلاء المؤسسات العقابية السائدة ولأنماط تسيير هذه المؤسسات.

يجدر الذكر، أن النضال التاريخي لهذه الحركات الإصلاحية كانت له تأثيرات فاعلة في مسار وفي اتجاه التطورات التي عرفتها المؤسسات العقابية فيما بعد، كما نجمت عنه العديد من النتائج الإيجابية التي ستؤدي إلى تحولات نوعية في المرتكزات العقابية التي ستعتمدها هذه المؤسسات فيما بعد، ولعل من أهم المؤشرات ذات الدلالة على ذلك، تبني هذا التنظيم لنمط عقوبات جزائية بديلة، تشكِّل البرامج التأهيلية التي أرست دعائمها قواعد الأمم المتحدة الخاصة بالحد الأدنى لمعاملة المذنبين المنبثقة عن المؤتمر الدولي الجنائي والعقابي المنعقد سنة 1972 في لندن بإنجلترا مرتكزا أساسيا لها، وفي هذا الصدد ينفرد التعليم والتدريب بأهمية استثنائية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية باعتباره المرتكز المحوري المحدد لنشاطاتها ووظيفتها التأهيلية.

2-1- مفهوم التأهيل في المؤسسات العقابية:

تعتبر عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية من العمليات ذات الطابع المعقد، بالنظر إلى أنها موجهة في الأساس نحو فئة من الأشخاص المتميزين بعدم التوازن في بنياتهم الشخصية، الناجم بدوره عن ظروف ومعطيات ذاتية وموضوعية في آن معا، تتطلب هذه العملية

بالنظر إلى طبيعتها المعقدة الارتكاز على أساليب علمية دقيقة وعلى مخططات استثنائية خاصة في إعادة البناء الشخصي لهذه الفئة، بشكل يسمح لأفرادها بالعودة إلى رحاب المجتمع بشخصية معتدلة ومتوازنة في تركيبتها المزاجية، الفكرية، الاجتماعية والاقتصادية، بعيدة عن العدوانية والعنف والتطرف.

بشكل عام يحيل مفهوم التأهيل- Réhabilitation إلى: «مجموعة من العمليات أو الأساليب التي يقصد بها تقديم أو إعادة توجيه الأشخاص المنحرفين أو المجرمين نحو الحياة السوية.» (موسى، 2007، ص 12). ويتضمن معنى التأهيل: إثارة الحوافز الإيجابية عند الشخص، بحيث يؤمن بالقيم والمواقف الجديدة التي يراد غرسها في نفسه، فيحترم القوانين بعد أن كان متمردا عليها، ويندمج في الحياة الاجتماعية بعد أن كان منعزلا عنها.

إن إعادة بناء شخصية المجرم أو المنحرف ليصبح فردا عاديا، متوازنا، مندمجا ومحترما للقيم والمعايير المجتمعية والتي أصبحت تشكل محور انشغال المؤسسات العقابية على النطاق العالمي في المرحلة الراهنة، يوحي بالأهمية القصوى التي أصبحت تتميز بها عملية التأهيل، باعتباره حقا من حقوق السجناء الملزمة للدولة ولمؤسساتها العقابية، ومن ثم فإن تنفيذ العقوبات السالبة للحرية في حق السجناء لا بد أن تكون محددة بمقاصد وأهداف ذات مضامين أخرى بعيدة تماما عن المعنى السلبي لمفهوم العقاب، هذه الأهداف يمكن استلهامها من مجموعة القواعد الخاصة بالحد الأدنى لمعاملة السجناء السالف ذكرها، التي تشير بكثير من الإلحاح في مضمون العديد من موادها إلى أن الغاية النهائية من العقوبة السجنية هي إعادة الاعتبار للسجناء والعمل على إعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا وعلى تطوير مؤهلاتهم وترقية روح المسؤولية لديهم وتنمية قدرتهم على إعالة أنفسهم ذاتيا بالطرق المشروعة. من منطلق هذه الأهمية أوصت الندوة العربية لحماية حقوق الإنسان في قوانين الإجراءات الجنائية في العالم العربي المنعقدة بمصر ما بين 16 إلى 20 ديسمبر 1989 على تأهيل المحكوم عليه باعتباره حقا له، وبتهيئة الأساليب والظروف الكفيلة بتحقيقه. ونخلص من هذه التوصيات إلى أن التأهيل يعتبر حقا من الحقوق المشروعة للمحكوم عليه وأن: «السلطة المختصة بإدارة تنفيذ العقاب مرفق اجتماعي هام يباشر اختصاصا فنيا تربويا يستهدف تأهيل المحكوم عليه ويقوم بالعمل فيه فنيون وإداريون يعدون لذلك مهنيا، ويعتبر عمله امتدادا طبيعيا لعمل القضاء ويتعين بناءا على ذلك أن يلحق بوزارة العدل، ويشكل مجلس أعلى للسجون يختص بالتقييم والتخطيط والتطوير في شؤون التنفيذ العقابي، من الخبراء المتخصصين، ومن ممثلين للوزارات والهيئات المعنية بالتنفيذ العقابي» (موسى، 2007، ص. 14).

إن أهم ملاحظة يمكن تسجيلها بخصوص هذه التوصية هي أنها تتأسس على دلالة محددة لمفهوم العقاب لا تحيل في محتواها بالمطلق إلى الإكراه والقهر والردع، وإنما تشير إليه على أنه فعلا تربويا تعليميا بالدرجة الأولى قبل أن يكون ذا محتوى آخر، وهذا ينم عن استيعاب وعن فهم منطقي لطبيعة الرهانات التي تواجه المؤسسات العقابية وكذا لطبيعة الأدوار التي يمكن أن يلعبها تعليم السجناء ليس فقط في تنمية قدراتهم الخاصة وإنما في التنمية الشاملة، ناهيك عن تأكيدها على أنه حق معترف به للسجين بمقتضى قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء، حيث جاءت هذه القواعد لتقر حق السجناء في التعليم، وبشكل أخص في التأهيل والتدريب المهني، حيث نصت القاعدة 77 بما يلي:

- تتخذ إجراءات لمواصلة تعليم جميع السجناء القادرين على الاستفادة منه، بما في ذلك التعليم الديني في البلدان التي يمكن فيها ذلك، ويجب أن يكون تعليم الأميين والأحداث إلزاميا، وأن توجه إليه الإدارة عناية خاصة. كما أشارت القاعدة 71 المتعلقة بحق السجين في العمل في بندها الخامس على ضرورة توفير تدريب مهني نافع للسجناء القادرين على الانتفاع منه خاصة الشباب منهم (عسوس، 1998، ص ص. 65-66).

انطلاقا من هذه الحقائق تؤكد أدبيات الفكر الاجتماعي أن فكرة الإيداع يجب ألا يتم تمثلها على أنها عقوبة مسلطة على المودع، وإنما كآلية تخضع لفلسفة تربوية وتعليمية... وتتجه في نفس الوقت إلى تعليمه مهنة معينة من المهن التي يتطلبها سوق العمل والتي يمكن أن تفيده في مباشرة حياته الجديدة بعد الإفراج.

3- التكوين المهني للنزلاء في المؤسسات الإصلاحية:

كما أسلفنا الإشارة إليه فيما سبق، فإن منظور المجتمعات المعاصرة لفكرة الإيداع في المؤسسات العقابية عرف تغيرات جوهرية في المرحلة الأخيرة، حيث لم يعد ينظر إليه كوسيلة عقابية وإنما كوسيلة هي في نفس الوقت، تربوية وتعليمية وعلاجية، مبنية على برامج ومناهج تستجيب لمتطلبات التحولات السوسيو-اقتصادية التي تشهدها هذه المجتمعات، وفي هذا الصدد يشكِّل التكوين المهني في المؤسسة السجنية واحدا من أهم المكونات في برامج المنظومة التعليمية في هذه المؤسسات، يتمحور هذا النمط من التكوين حول تلقين بعض المهارات والخبرات الفنية التي تساعد في إعادة إدماج النزلاء المستفيدين منه اجتماعيا وتؤهلهم عمليا لممارسة بعض المهن بعد الإفراج عنهم واستنفاذهم لمدة الحكم. ويشير "جون دولارد" في رؤيته للعملية التعليمية إلى أن فعل التعلم يحيل في محتواه إلى التغير، بمعنى أنه يتضمن على وجه التحديد تغيرا في السلوك، وحينما يبرز هذا التغير على مستوى المهارات إلى حد يصبح فيه المتعلم حاذقا في أداء بعض الأعمال

المهنية، فإن التعليم في مثل هذه الحالة يطلق عليه تعليما مهنيا، وعليه فتعليم النزلاء في المؤسسات العقابية يطلق عليه لفظ التكوين أو التدريب المهني، وهو عبارة عن: «أوجه النشاط التي تهدف في جوهرها إلى تزويد الفرد بالمعارف والمهارات المطلوبة في قطاع معين من النشاط الاقتصادي، ويتم هذا التدريب في مدرسة أو مركز تدريب أو منشأة اقتصادية، وقد يتم على مرحلة واحدة في إحدى هذه الجهات، أو على مراحل عديدة تشترك فيها جهة أو أكثر، وذلك تبعا للبرنامج الموضوع للتدرب على المهنة، وتبعا للهدف الذي وضع هذا البرنامج من أجله» (حطاب، وعبد السميع، 2003، ص 130).

نخلص من هذا التحديد إلى أن المشروع الإصلاحي للمؤسسة السجنية بارتكازه على أنماط الرعاية التعليمية وبشكل خاص التعليم المهني الذي يندرج في محور انشغالاته، إنما يستجيب بذلك إلى مقتضيات وشروط السجن، التي تصنف باعتبارها مبادئ عالمية أفضت تاريخيا إلى العديد من ثورات المساجين على النطاق العالمي، بسبب أنها لم تكن على الإطلاق وفي الكثير من الحالات موضع تنفيذ، وبالنظر إلى أهميتها يمكن أن نتطرق بإيجاز إلى البعض من هذه المبادئ فيما يلي (فوكو، 1990، ص ص. 267-269):

أ- مبدأ التقويم: ومفاده أن الحبس الجزائي يفترض أن يرتكز من الناحية الوظيفية على مهمة أساسية، ألا وهي تغيير سلوك السجين. فعملية تغيير الشخص المحكوم عليه هو مبدأ مقدس، لم يكن ظهوره الشكلي في مجال العلم وفي مجال التشريع إلا في مرحلة حديثة جدا.

ب- مبدأ التصنيف: ومفاده أن المساجين يفترض توزيعهم تبعا لخطورة أفعالهم الجزائية وبشكل خاص حسب أعمارهم واستعداداتهم واختلافاتهم الجسدية والأخلاقية والتقنيات الإصلاحية (الوسائل التغييرية) المراد تطبيقها اتجاههم وكذا مراحل تغييرهم.

ج- مبدأ العمل كواجب وكحق: يفترض أن يكون العمل أحد العناصر الأساسية في التحول وفي التأهيل التدريجي للمساجين اجتماعيا، فالعمل الجزائي يجب ألا يتم اعتباره كمتمم أو كمضخم للعقوبة، بل الأولى أن يكون كتلطيف، فالحرمان من العمل بالنسبة للسجين هو أمر لا يمكن استيعابه، بل يجب أن يمكِّنه العمل من تعلم أومن ممارسة مهنة، ومن تدبير موارد للسجين ولعائلته. فكل محكوم باسم الحق العام يجبر على العمل وعلى العكس، من غير الممكن إجبار أحد على البقاء من دون شغل.

د- مبدأ تثقيف السجين: تعتبر عملية التثقيف احتياطا واجبا، لأنه يخدم مصلحة المجتمع وهو ملزم بالنسبة للسجين، فالتثقيف لوحده يمكن أن يستخدم كأداة إصلاحية، ومسألة الحس

الإصلاحي هي قبل كل شيء مسالة تثقيف. ومن جانب آخر فإن المعاملة المفروضة على السجين، يستوجب أن تهدف بالأساس إلى تعليمه العام والمهني وإلى تحسين وضعه (فوكو، 1990، ص. 269).

ولأجل التجسيد الفعلي لهذه المبادئ ولو نسبيا، تحاول المؤسسات الإصلاحية أن تولي أكثر أهمية لمنظومتها التعليمية والمهنية، وذلك بتكييف برامجها لمعطيات السياق السوسيواقتصادي العام السائد في المجتمع المحلي، وبالعمل على بناء في كل مؤسسة ورشات ومعامل خاصة بتدريب المودعين، كما تساعد على تشغيلهم في ورشات خارجية ومتابعتهم من طرف أخصائيين اجتماعيين، كل ذلك لتحقيق غاية نهائية ذات جانبين: إصلاحية وتأهيلية (مهنيا) في جانبها الأول، وضامنة لعدم التكرار والعودة إلى الجريمة في جانبها الآخر، وتجدر الإشارة إلى أن التعليم المهني في المؤسسات الإصلاحية يتفرع إلى عدة أنواع، منها ما هو مرتبط بالأعمال اليدوية ومنها ما هو مرتبط بالصناعات الآلية، كما يشتمل على دراسة ذات طابع نظري تقدم في أقسام مخصصة لذلك وجانبا عمليا تطبيقيا يتم على مستوى الورشات والمعامل الخاصة بالمؤسسة.

3-1- أهمية التعليم المهني في المؤسسات العقابية: يمكن تحليل هذه الأهمية في سياق مرحلتين محوريتين في سيرورة العملية التكوينية، نستعرضهما فيما يلي:

3-1-1- أثناء فترة العقوبة: يمكن إبراز الأهمية التي يتضمنها التكوين في هذه الفترة في جملة من الاعتبارات، نوجزها في النقاط التالية (الضحيان، 2001، ص. 65):

• أن تدريب السجين على مهنة أو حرفة تستجيب لطموحاته وتنسجم مع قدراته واستعداداته، كفيل بتكريس عنصر الثقة لديه، الذي يكفل له إمكانية الاستفادة من البرامج التدريبية من جهة، ويحفزه من جهة أخرى على قبول والالتزام بالقواعد والضوابط التي تقوم عليها المؤسسة.

• أن انشغال السجين ببرامج التدريب المهني يمكّنه لاحقا من مواجهة معطيات سوق العمل بشكل إيجابي، وبالتالي من تفادي ظاهرة البطالة والفراغ وما يتولد عنهما من اضطرابات وأمراض نفسية وجسمية، حيث تفيد الكثير من المقاربات العلمية التي تعنى بالظاهرة الإجرامية أن البطالة والفراغ والتسكع، تعتبر من أبرز العوامل التي تؤدي بالسجين إلى تكرار الجريمة.

• أن برامج التدريب، إضافة إلى أنها تمكّن السجين من افتكاك منصب شغل يتلاءم مع نوعية العمل الذي تدرب عليه، فإنها تتيح له كذلك إمكانية الحصول على مقابل مادي نظير عمله، يمكنه ادخار جزءا منه لمواجهة بعضا من المتطلبات الخاصة به أو بعائلته أثناء مرحلة تنفيذه للعقوبة، ويجدر التنبيه إلى الأهمية البالغة والخطرة في نفس الوقت التي يشكلها الأجر الذي يتقاضاه السجين، لأن المؤسسة العقابية التي تتعمد إفقار السجين بمعية العائلة المسؤول عن كفالتها، إنما تساهم بذلك بشكل غير مباشر في صنع الجانحين، وبالتالي في إعادة إنتاج الجريمة

والانحراف، « فالقرار ذاته الذي يرسل رب العائلة إلى السجن يحوِّل الزوجة كل يوم إلى العدم، والأولاد إلى الترك والعائلة كلها إلى التشرد والتسول، من هذه الزاوية تمدد الجريمة بالتطرف» (فوكو، 1990، ص. 266). أي فيما معناه، تفكك البنية العائلية وما يصاحبه من إهمال للأبناء وانتشار لمظاهر الفقر في وسط عوائل المساجين، ومنطقي أن مثل هذه الوضعية يحتمل نظريا أن تؤدي إلى تعدد مصادر الجريمة الأكثر تطرفا والأكثر عنفا، وهنا مكمن الخطورة.

3-1-2- بعد انقضاء فترة العقوبة: يمكن تلخيص أهمية التكوين في هذه الفترة في نقطتين أساسيتين:

• تبرز أهمية التكوين المهني في امتداد تأثيراته الإيجابية إلى مرحلة ما بعد الإفراج، حيث يسهل على المتدرب ممارسة أي مهنة أو حرفة متاحة ومن دون أي تعقيد، وبخاصة إذا كانت عملية التخطيط للبرامج التدريبية تأخذ في الاعتبار احتياجات ومتطلبات سوق الشغل لليد العاملة، ينضاف إلى ذلك أن التدريب يشكل ضمانة أساسية للعمل الذي يؤمِّن الدخل للسجين بالطرق المشروعة.

• أنه يمكِّن السجين من استغلال المبالغ المالية التي قام بادخارها أثناء فترة العقوبة في تأمين ولو لفترة ظرفية ومحدودة نفقات ومتطلبات الحياة اليومية، له ولعائلته أوفي تسديد بعض الديون المترتبة عليه، حينما يستنفذ مدة الحكم ويفرج عنه» (الضحيان، 2001، ص. 66).

3-2- أهمية التكوين المهني بالنسبة للمجتمع: ثمة جملة من الأسباب الموضوعية التي تجعل من عملية التكوين المهني مسألة غاية في الأهمية بالنسبة للمجتمع، يمكن التطرق إلى أهمها فيما يلي:

• تأهيل المساجين مهنيا، يعني فرضية توفر فرص الشغل في المرحلة التي تلي الإفراج، أي إمكانية توفر دخل منتظم، يضمن التوازن الاقتصادي والاستقلالية المادية لهذه الفئة ويمكِّن أفرادها من إشباع احتياجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب وعلاج... وما يتولد عن ذلك من توازن واستقرار على المستوى النفسي، حيث انتهت الدراسات إلى تأكيد العلاقة الطردية بين دخل الفرد والثقة بالنفس، فكلما ارتفع مستوى الدخل ارتفعت درجة الثقة بالنفس، بالنظر لتحسن مستوى المعيشة (موسى، 2007، ص. 74). وهو مؤشر على اندماج كلي للسجين اجتماعيا واقتصاديا، يحول بينه وبين العودة إلى الجريمة.

• التكوين المهني للسجناء يعتبر وسيلة من وسائل الإنتاج داخل المؤسسة العقابية، يساهم في إثراء خبراتهم المهنية وفي تحقيق بعض الأرباح، كما يمكن أن يمتد إسهامه إلى خارج المؤسسة السجنية، من خلال تزويده المباشر لسوق الشغل بنسبة معتبرة من اليد العاملة التي يكون بحاجة إليها، خاصة إذا ما تم تكييف البرامج التدريبية لهذه الحاجة ولاحتياجات المجتمع الاقتصادية بشكل عام (الضحيان، 2001، ص. 67).

3-3- البرامج المهنية في المؤسسات الإصلاحية:

تعمل البرامج المهنية عل محاولة تنمية قدرات السجناء وإفادتهم ببعض الخبرات والمؤهلات لتي يتطلبها سوق الشغل، القابلة للتطبيق عمليا في قطاعات الإنتاج الاقتصادي وذلك بشكل يمكنه من توظيفها في الحصول على مهنة تساعده من جهة على تحقيق ذاته وتأمين حياته الخاصة وتؤهله من جهة أخرى إلى خدمة المجتمع اقتصاديا،

من هذا المنطلق وعلى الرغم من تمايزها واختلافها تطمح البرامج التدريبية المعتمدة في المؤسسات الإصلاحية إلى تكوين عمال نصف مهرة علميا وممارساتيا، بحيث يستفيد المتدرب من دروس نظرية حول التقنيات الخاصة بالمهنة وتكون هذه الدروس مدعومة بحصص تدريبية في الورشات والمعامل في فترات زمنية تختلف مدتها طبقا لطبيعة المهن، حيث أن هذه الأخيرة تحددها المستويات التعليمية للمساجين والتي تعتبر شرطا مرجعيا في عملية التوجيه للمهن المتوفرة بالمؤسسة، إذ غالبا ما يستبعد ذووا المستويات التعليمية المحدودة والمتدنية من المهن التي تتطلب حدا من الدراية والتحكم في مبادئ الحساب والهندسة مثل ميكانيكا أو كهرباء السيارات والتلحيم بالأكسجين والصناعات الالكترونية...، في حين يمكن قبولهم في المهن الصناعية التي لا تخضع بالإلزام لمثل هذا الشرط، مثل الصناعات الجلدية والنسيجية، النجارة...، مع العلم أن كل ورشة من هذه الورشات مستقلة ببرنامجها الخاص، الذي يتم وضعه من طرف رئيس الورشات مع إمكانية الاستفادة من البرامج المعتمدة في مراكز التكوين المهني، علما بأنه ليس ثمة برنامج موحد لكل المؤسسات (حطاب، وعبد السميع، 2003، ص. 155). يبقى أن نشير في الأخير إلى أنه من الأفيد إعطاء السجناء حرية الاختيار الشخصي للمهن التي يرون أنها أكثر ملائمة وانسجاما مع ميولاتهم واستعداداتهم الفردية، بشرط أن يأخذ في الاعتبار التفاوت في مستوياتهم التعليمية كمعيار محدد لاختياراتهم المهنية.

3-3-1- خطوات إعداد برامج التكوين المهني:

تأتي هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية تحديد الاحتياجات المهنية والتدريبية، وتمر مرحلة إعداد البرامج بعدة خطوات إجرائية ضرورية كفيلة بالانتهاء إلى تصميم برنامج يستجيب للمتطلبات الحقيقية للمؤسسة ولمتطلبات المحيط الخارجي التي ترتبط به، ويمكن استعراض هذه الخطوات فيما يلي:

أ- تخطيط البرامج المهنية: ويقصد بالتخطيط: «العملية التي تهدف إلى رسم سياسة سليمة للمستقبل تنظم النشاط المهني بالمؤسسة الإصلاحية وذلك بتحديد أهداف معينة للعمل على تحقيقها وتحديد الوسائل للوصول إلى هذه الأهداف مع الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة

خلال فترة زمنية معينة ومحددة» (حطاب، وعبد السميع، 2003، ص. 161). ويجدر القول إن مصداقية برامج التكوين ومشروعيتها العلمية والمنهجية تفرض في كل عملية تخطيط، بأن تنطلق إلزاما من ضرورة تحديد دقيق بالأساليب العلمية المتعارف عليها (استبيان، مقابلة، ملاحظة) لاحتياجات السجناء، التي يمكن الاستناد عليها كموجِّه في تحديد طبيعة التغييرات التي يفترض إحداثها في مختلف مستويات هذه البرامج، المعرفية والمهارية وغيرها.

ب- تحديد الاحتياجات المهنية للمتدربين: من أهم خصائص برامج التكوين المهني أنها ترتبط عضويا بالاحتياجات المهنية للسجناء وتنسجم من جهة أخرى مع احتياجات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم فإن تحديد هذه الاحتياجات تعتبر مرحلة محورية في ضمن المراحل الخاصة بالتخطيط للبرامج المهنية، وأكثر البرامج نجاحا هي التي بإمكانها استيعاب وتكييف مضمونها بشكل جيد لاحتياجات السجناء ولظروفهم الخاصة وللظروف السائدة في مجتمعاتهم (حطاب، وعبد السميع، 2003، ص. 162). وفي هذا الإطار يمكن دائما الرجوع إلى أهل الاختصاص في الحقول المعرفية ذات العلاقة، كعلم الاجتماع وعلوم التربية وغيرها.

ج- تحديد أهداف البرامج: إن التحديد الواضح لأهداف التكوين المهني والاتفاق بخصوصها وبخصوص منفذيها يلعب دورا حاسما في تخطيط البرامج المهنية كما يساعد في تحديد الآليات والوسائل الخاصة بتنفيذها، وأهداف التكوين المهني لا تتأسس على طوباويات وأوهام، إنما على أفكار واقعية قابلة من جهة للتنفيذ وللتجسيد الفعلي، وتعكس من جهة ثانية احتياجات وقيم كلا من الفرد والمجتمع: الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، التي يتم ترجمتها في سياق برنامج تكويني يتمحور حول المهارة المهنية ذات المردودية الاقتصادية التي تمكِّن السجناء من استعادة مكانتهم الاجتماعية. وبالتالي فإن التكوين المهني باعتباره جزءا من العملية التأهيلية، لا يجب أن يتجاهل الأبعاد والاعتبارات الاجتماعية في الأهداف التي تتحدد عليها برامجه التي تعتبر متمما له (مبارك، 2000، ص 260). بمعنى أن أهداف برامج التكوين المهني تتحدد في مرة واحدة وبالضرورة من خلال متطلبات المتدربين المهنية والاجتماعية وذلك بالارتكاز على مجموعة من الاعتبارات، نذكر من بينها:

- ألا تتناقض هذه الأهداف مع الاتجاهات العامة والقيم السائدة في المجتمع. وأن تحض بالقبول لدى المتدربين.
- أن تكون واقعية وقابلة للتحقيق وفي حدود القدرات والإمكانيات المتاحة، وأن تكون واضحة ومعلومة لدى جميع المستويات التنظيمية (حطاب، وعبد السميع، 2003، ص. 165).

د- تحديد محتوى البرامج: ويقصد بالمحتوى، ما تشتمل عليه وما تعرضه المخططات التكوينية للمؤسسة من محتويات معرفية نظرية وتطبيقية، كفيلة بتحقيق تكوين متكامل للنزلاء المستفيدين من عملية التكوين، وفي الغالب تتحدد موضوعات برامج التكوين المهني منهجيا، انطلاقا من تحديد مسبق لاحتياجات المحيط الاقتصادي والصناعي ومن حصر أولي للمهن والحرف المتاحة في هذه المؤسسات والتي تحتاج فعليا إلى يد عاملة مؤهلة وإلى فنيين مدربين، وعليه فإن المهن والحرف ذات الطابع الأولوي التي يفترض أن ترتكز عليها عملية التكوين في المؤسسات العقابية هي تلك التي تتلاءم وتنسجم بالضرورة مع فرص العمل المتوفرة في محتوى العرض المهني الذي يقدمه سوق الشغل، من هنا يتجه برنامج التكوين المهني غالبا إلى الارتكاز أكثر فأكثر على الأعمال الفنية على حساب الأعمال التجارية، بمعنى أن التوجه الأساسي لبرامج التكوين هو ضمان تدريب فني للسجين على مهنة أو حرفة محددة، يكون في الأصل مطالبا، بل ملزما بالتحكم في مهاراتها النظرية والعملية، وفي هذا الصدد فإن المجالات المهنية والتقنية التي يمكن أن يتمحور حولها تكوين السجناء هي مجالات واسعة ومتعددة، تشمل الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية وميكانيكا السيارات والتمديدات الصحية والطباعة وغيرها من المهن الأخرى، التي يمكن أن تتوفر في هذه المؤسسات طبقا لإمكانياتها المادية (آلات، تجهيزات، مراكز تدريب...الخ) وتبعا كذلك للمتطلبات الموضوعية التي يفرضها محيطها الخاص (متولي، 2000، ص ص. 185-186).

بشكل عام فإن مشروعية البرامج المهنية تستمدها هذه الأخيرة من تكاملها ومن وضوح معالمها فنيا، ولكي يتحقق ذلك يستوجب أن يرتكز البرنامج على خاصيتين أساسيتين (عالم، 1994، ص. 129):

- **الشمولية:** ويقصد بها أن يكون البرنامج مكتملا في بناءه وتصميمه، ويمكن معرفة درجة الاكتمال: أولا من خلال مدى اتساع محتوى البرنامج، وثانيا من خلال عمق البرنامج، أي درجة تحديده.

- **الانتظام الداخلي:** ويقصد به علاقة التناسق والانسجام بين مكونات وأجزاء البرنامج المختلفة.

كخلاصة، فإن ارتكاز البرامج على الأساليب والتقنيات التدريبية العلمية المناسبة، ما هو إلا عاملا يعتبر أساسيا في تمكين البرامج من التجسيد الفعلي للأهداف المناطة بها وفي مقدمتها تغيير الأنماط السلوكية للسجناء، غير أنه من الضروري أن يتكامل مع عوامل أخرى مادية بالدرجة الأولى، تبرز أهميتها بحدة في سياق الارتفاع المتزايد لتكلفة البرامج التدريبية، ومن ثم فإن تحقيق فعالية البرامج مرهون بالإسهام الفاعل للعديد من القطاعات المعنية كوزارة الصناعة والفلاحة

والشركات الاستثمارية للقطاع الخاص في تمويل وتزويد مراكز التدريب بالمؤسسات العقابية بالآلات والتجهيزات والمواد الأولية وغيرها من الاحتياجات ذات التأثير المباشر على مردوديتها التأهيلية والتكوينية.

3-4- و اقع التكوين المهني بالمؤسسات الإصلاحية في الجز ائر:

عرفت السياسة العقابية والتجارب السجنية في الجزائر العديد من محاولات الإصلاح والتحديث على امتداد المراحل التي أعقبت استرجاع السيادة الوطنية ولازالت هذه المحاولات سارية إلى يومنا هذا، وقد اتجهت السياسة العقابية في سياق تطورها التاريخي الذي تولد عنه قانون تنظيم السجون وإعادة إدماج المحبوسين إلى الأخذ بأساليب إصلاحية، تنسجم في مضمونها مع الاتفاقيات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الأهمية التي أولاها المشرِّع الجزائري للجوانب التعليمية والتكوينية في عملية الإصلاح، والتي تم تقريرها في فحوى المواد المتضمنة في القانون السالف الذكر، حيث جاء في المادة: 94 من قانون: 04/05: «تنظم لفائدة المحبوسين دروس في التعليم العام والتقني والتكوين المهني والتمهين والتربية البدنية، وفقا للبرامج المعتمدة رسميا، مع توفير الوسائل اللازمة لذلك» (قانون تنظيم السجون، 2005، المادة: 94)، كما نصت المادة: 95 من نفس القانون على أن: «يتم التكوين المهني داخل المؤسسة العقابية، أوفي معامل المؤسسات العقابية، أوفي الورشات الخارجية، أوفي مراكز التكوين المهني» (قانون تنظيم السجون، 2005، المادة: 95) (تعليمة رقم: 2005/1823).

وفي السياق نفسه جاءت التعليمة: 2005/1823 الصادرة عن المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج المؤرخة بتاريخ: 28-07-2005 تحت موضوع "رفع قدرات التكوين المهني بالمؤسسات" والتي نصت في مضمونها، على أنه تم الاتفاق بين وزارة العدل ووزارة التكوين والتعليم المهنيين لإجراء عملية تقييم شاملة لنشاط تكوين المحبوسين بالمؤسسات العقابية ومراكز التكوين المهنيين، وهذا عن طريق التنسيق بين النواب العامون وقضاة تطبيق العقوبات ومدراء المؤسسات العقابية وبين المدراء الولائيين للتكوين المهني قصد ضبط برامج لزيارة المؤسسات العقابية وذلك لتحديد الإمكانيات القابلة للاستغلال (أقسام، قاعات، ساحات) والإمكانيات التي يتيحها التكوين في إطار الحرية النصفية، كما نصت التعليمة في جانب آخر على مشاركة مستشاري التوجيه التابعين لمديريات التكوين المهني في زيارة المؤسسات العقابية بغرض إفادة المحبوسين وتعريفهم بالآفاق التي يفتحها التكوين في مجال التشغيل والاستثمار المصغر، مع إعطاء أهمية خاصة

للتكوين التأهيلي في مهن الصناعة التقليدية، الفلاحة، البناء بمختلف تخصصاته وكذلك الخدمات.

برغم ما تضمنته القوانين والنصوص التشريعية والتي توحي في فحواها بنية المشرّع الجزائري الواضحة في إعادة الاعتبار لمكانة التعليم والتكوين المهني، بالنظر لأهمية إسهاماته في إعادة بناء شخصية المحبوس وفي تأهيله السوسيو- مهني والاجتماعي، إلا أن الإشكال يبقى مطروحا بخصوص ملائمة وكفاية الوسائل التي تم توفيرها لتحقيق هذه الأهداف المنصوص عليها قانونا، والأصل أن محاولات القائمين على إدارة مؤسساتنا الإصلاحية واجتهادات المشرّعين، لا تزال تواجه العديد من الصعوبات التي تعيق إمكانية تجسيدها الفعلي، وهي صعوبات ناجمة في الغالب عن ظروف موضوعية سائدة، مرتبطة سواء بالإمكانيات البشرية (أساتذة، مدربين ومهنيين..) أو المادية (قاعات، ورشات، معامل...الخ)، حيث لا تزال هذه المؤسسات عاجزة عن توفيرها بالشكل المناسب. من هنا فإن تجاوز هذه الوضعية والحيلولة دون استمرارها يقتضي اتخاذ جملة من الإجراءات، نذكر من بينها:

- ضرورة توفير العنصر البشري بالقدر الكافي كميا ومتميز نوعيا بأيمانه بقيمة الدور الذي يقوم به، وبفهمه العميق لطبيعة ولخصوصيات عمله في المؤسسة الإصلاحية، مع ضرورة تمتعه بتكوين علمي وخبرات فنية واسعة.

- توفير مختلف الوسائل المساعدة على تنفيذ البرامج التدريبية، واختيار هذه البرامج طبقا للشروط الموضوعية الكفيلة بتسويق المهارة المهنية للمحبوسين على مستوى سوق الشغل وقطاعات الإنتاج، وذلك بالتركيز على:

• تحليل الاحتياجات التدريبية للنزلاء.

• تحليل كمية ونوعية العرض الذي يقدمه سوق الشغل من حيث الوظائف ومحاولة استشراف نوعية المهن التي يتطلبها مستقبلا، والعمل بشكل دائم على تكييف برامج التكوين لمتطلبات عالم التوظيف.

• إضافة إلى هذين الاعتبارين، يستوجب مراجعة وإعادة النظر في أساليب وطرائق إدارة وتنظيم العمل داخل هذه المؤسسات وتحيينها بشكل دائم ومستمر، وفقا للمعطيات المعرفية... المستحدثة والمستجدة في مجال عمل المؤسسات الإصلاحية، علما أن: «الفرق بين المستوى الذي تكون عليه المؤسسة الإصلاحية فعلا وما يجب أن تكون عليه (من جميع النواحي)، هو الذي يحدد مستوى المراجعة والمراقبة (المتابعة) ويحدد هدفها وأسلوبها» (الشاذلي، 2007، ص ص. 202-203).

في سياق المراجعة التي نحن بصددها والرامية إلى التحسين المستمر لوضعيات المحبوسين وتسهيل عملية اندماجهم السوسيو- مهني، ركز المشروع التمهيدي للقانون الجديد المتعلق بتحسين ظروف المحبوسين والمسبوقين قضائيا، الذي أعدته المديرية العامة لإدارة السجون تحت إشراف وزارة العدل بالتنسيق مع العديد من القطاعات الوزارية الأخرى على ضرورة الترخيص للمسبوقين قضائيا بالتسجيل ضمن القيد التجاري، لتمكينهم من ممارسة نشاطات تجارية.

ومن بين النقاط الأساسية التي تضمنها هذا المشروع في مقترحاته، تركيزه على مراجعة المادة: 08 من القانون رقم: 04-08، المتعلقة بشروط ممارسة الأنشطة التجارية وفتح المجال للحصول على السجل التجاري للمسبوقين قضائيا، والتي اقترحت بخصوصه اللجنة الوزارية المشتركة إدخال أحكام تمنع الإدارات والهيئات العمومية طلب صحيفة السوابق العدلية عند تنظيمها لمسابقات التوظيف.

في هذا الصدد، أوضح المدير العام لإدارة السجون أن فتح المجال لحيازة السجل التجاري أمام المسبوق قضائيا، سيمكّنه من إعادة الاندماج في المجتمع تجسيدا لفكرة "الدفاع الاجتماعي" التي اعتمدها قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين. حيث سيسمح له هذا الإجراء بإنشاء مشاريع مصغرة والاستفادة من مشاريع تدعيم الشغل، على غرار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب التي تشترط امتلاك السجل التجاري، بل أكثر من ذلك اقترح المشروع، عدم تدوين بعض الإدانات المرتبطة بالجنح في صحيفة السوابق العدلية رقم: 03، مع منح السلطة التقديرية لقاضي الجنح والمخالفات عند النطق بالحكم المتضمن الإدانة، أن يأمر بعدم إبراز العقوبة في هذه الصحيفة بالنسبة للجرائم البسيطة التي يمكن تحديدها مستقبلا، وكذا مراجعة الإجراءات الخاصة برد الاعتبار القضائي والقانوني، بتبسيط الإجراءات وتقليص الآجال للحصول عليه، إضافة إلى عدم إبراز التدابير والعقوبات الصادرة ضد الأحداث في الصحيفة مع إلغائها كليا عند بلوغ الحدث سن الرشد، فضلا عن سحب صحيفة السوابق العدلية من ملفات التوظيف على مستوى جميع المؤسسات العامة والخاصة (الشروق اليومي، 2012، ع 3676).

4- أهداف التكوين المهني وعلاقته بالتنمية الاقتصادية:

كما سلف، فإن عملية التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية موجهة في جانب أساسي منها إلى العمل على تكريس المهارة المهنية لدى السجناء عبر التكوين المهني، ولا شك أن امتلاك السجناء لهذه المهارات قد يسهم بشكل فعلي في تغيير جوهري لنمط سلوكهم الإجرامي، بمعنى أن تنمية المواهب المهنية لدى هذه الفئة وتوظيفها في تعلم مهن تؤهلهم للمشاركة الفاعلة في قطاعات الإنتاج المتعددة، يمكن أن تكون له انعكاسات إيجابية في التقليص من معدلات الجريمة، ويمثل

هذا مؤشرا حقيقيا للاستقرار الأمني والاجتماعي والسياسي، ومن جهتها فإن توفر هذه العوامل مجتمعة في مجتمع محدد، يوحي بتعبير آخر بتوفر الشروط الموضوعية والضرورية التي تساهم بشكل أو بآخر في تنشيط الدورة الاقتصادية، وبالتالي في رفع معدلات التنمية وفي تحسين المستويات المعيشية.

بهذا فإن انتظام التكوين المهني وتمحوره حول المتطلبات والمقتضيات الاقتصادية بهذا الشكل، ينطلق حتما من تدريب هؤلاء على مهن وحرف تؤهلهم للكسب المادي المشروع ولممارسة أشغال وأعمال محددة بعد الإفراج، وبالنسبة للسجين فإن ذلك يشكل حافزا نفسيا لعدم احترافه السلوك الإجرامي مجددا، وفي هذا الصدد أوضحت دراسة أجريت على المحكومين في محكمة ألوست- Alost سنة 1794 أن الأشرار لم يكونوا من «الحرفيين أو الحراثين (فالعمال يفكرون فقط في العمل الذي يوفر لهم الغذاء) بل كانوا من الكسالى المتفرغين للتسول» (فوكو، 1990، ص. 142).

من هنا نشأت فكرة إنشاء مراكز تعتقد صراحة في أهمية عمليات التعليم السجنية بأنواعها المختلفة لاسيما التكوين المهني، بل أن الكثير من الدول عملت على تحويل مؤسساتها العقابية إلى مؤسسات إنتاجية بالمعنى الصرف للكلمة، وجدير بالذكر أن مثل هذا الإجراء نجم عنه الكثير من المكتسبات وذلك بالنظر لما يحققه من أهداف بالنسبة للتنمية الاقتصادية والتي يمكن اختزالها على الأقل في هدفين محوريين (منجي، 1993، ص. 119):

- تحويل مرتكبي الجرائم إلى منتجين حقيقيين يساهمون بشكل ملموس في الرفع من معدلات الإنتاج.
- الحيلولة دون ارتدادهم إلى ممارسة الجريمة، وفي ذلك تكريس لمبدأ الأمن والاستقرار الاجتماعي.

بالإضافة إلى ما سبق يبرز هدف تنموي آخر للمؤسسة العقابية وهو، تكوين وإمداد سوق الشغل بمجموعة من العمال المؤهلين، يتميزون في مرة واحدة بالتحكم في تقنيات العمل وبالرغبة في العمل، التي يفترض أن تتكرس لديهم من خلال برامج التأهيل والإصلاح. هذا الهدف وإن كان في جانب منه يعالج المشكلات المرتبطة بندرة العمالة في البلدان التي تعاني ذلك، إلا أنه غالبا ما أثار وفي كثير من الدول احتجاجات العمال العاديين بسبب ما يعتقدونه منافسة غير مشروعة، بل مزاحمة حقيقية من طرف السجناء على المناصب التي يوفرها سوق الشغل، وهو برأينا اعتقاد خاطئ لا يستند لمبررات منطقية، بالنظر كما أسلفنا إلى أن وضعيات الاستقرار والأمن الناجمة عن انخفاض معدلات الجريمة هي الدافع الأساسي الذي يسهم في تحفيز استثمار الموارد المالية الداخلية وفي استقطاب الاستثمارات الخارجية وبالتالي في تنشيط سوق الشغل وما ينجم عن ذلك

من تعدد فرص الإدماج المهني واستوعاب لليد العاملة وامتصاص للبطالة. من هنا تبرز الضرورة الملحة إلى تدخل الدولة والأجهزة الرسمية لتصحيح هذا الاعتقاد السائد والمغلوط وذلك بتوضيح الأهداف الحقيقية لسياستها العقابية وإقناع العمال العاديين بأنها غير موجهة إطلاقا لتقليص حظوظهم في سوق الشغل، بقدر ما هي موجهة بالأساس لإعادة إدماج السجناء والتقليص من حدة الجريمة.

4-1- المؤسسات العقابية الإنتاجية:

يعرف تاريخيا بأن فكرة الإيداع في المؤسسات الإصلاحية كانت تأخذ طابعا عقابيا خالصا مع إهمال شبه كلي لأبعادها الاقتصادية، لكن مع التغيرات التي عرفتها السياسات العقابية افتك التكوين المهني مكانته المحورية في عملية التأهيل الاجتماعي، حيث تحولت السجون إلى شبه قطاعات إنتاجية اتخذت فيها العقوبة الجزائية اتجاها آخر، ارتكز على تدريب السجناء على أعمال مختلفة من أهمها (منجي، 1993، ص. 119):

- **الزراعة:** ينحصر عمل النزلاء في هذا القطاع في الإنتاج النباتي والتربية الحيوانية وتربية الدواجن.
- **الصناعة:** وتشمل صناعة الأثاث والصناعة النسيجية والمنتجات الجلدية... الخ.
- **الأشغال المعدنية:** ويشكل الترصيص أبرزها عل الإطلاق.

كما يمكن للسجين المساهمة في عملية التأهيل بأشكال مختلفة من خلال ممارسة مهنته التي يتقنها داخل السجن، والتي يمكن أن تشمل الحلاقة، الخياطة، الرسم...، وذلك نظير مقابل مادي يتقاضاه أو يحصِّله من بيع إنتاجه سواء داخل السجن أو خارجه عن طريق الإدارة أو الأسرة. وفي تحليله لعملية بناء الإنسان الاقتصادي يذهب 'ميشال فوكو' إلى الإقرار بأن عملية التكوين تؤسِّس لدى الفرد الكسول الرغبة في العمل وتشكِّل من حوله مجتمعا صغيرا مبسطا وإكراهيا تهيمن فيه إلزامية العمل وفقا للحكمة القائلة، من أراد الحياة عليه أن يعمل، لكن مع ضمان أجر محدد للمعتقل يسمح له بتحسين وضعيته أثناء الاعتقال وبعده، «إن الإنسان الذي لا يجد قوته يجب إطلاقا أن يحمل على العمل عن طريق الشرطة وعن طريق الانضباط، إنه يجبر على ذلك نوعا ما وشهوة الربح تحفزه فيما بعد، فإذا صلحت أخلاقه، واعتاد العمل، وتغذى بدون إزعاج مع بعض الأرباح التي يحتفظ بها لساعة خروجه» (فوكو، 1990، ص. 143). يكون قد تعلم مهنة تؤمن له قوته بدون خطر.

بوجه عام يمكن القول بأن النجاح الذي عرفته التجارب السجنية فيما يتعلق بالعمل المنتج في مختلف قطاعاتها الإنتاجية سواء الزراعية منها أو الصناعية، أدت بها إلى التفكير الجاد في

دعمها وتوسيعها، بالنظر إلى أن معدلات الإنتاج التي يتم تحقيقها في حالات كثيرة تمثِّل إضافة حقيقية للإنتاج الوطني، وهوما يعتبر تجسيدا فعليا لواحد من أهم أهداف التنمية الاقتصادية.

2-4- المؤسسات العقابية، أصنافها وإسهاماتها في العملية الإنتاجية:

من الواضح عموما أن السجن المغلق يمثِّل الإطار الاعتيادي المتعارف عليه في تطبيق البرامج التأهيلية، غير أن هذا الإطار يمتلك قابلية التوسع ليشمل السجون المفتوحة كالسجون الزراعية... وعلى هذا الأساس تصنف السجون تبعا لنظامها إلى عدة أصناف، يستقطب كلا منها فئة محددة من المساجين على إثر عملية توجيه تكون مسبوقة بتصنيف السجناء تبعا لخصوصياتهم المتمايزة، الذهنية، الجسمية والاجتماعية والذي تقوم به مراكز مراقبة خاصة، من هنا يمكن تحديد أصناف السجون في ثلاثة أنواع، نتعرض لها فيما يلي:

4-2-1- السجون المفتوحة ذات النظام البسيط: تتم فيها عملية التأهيل في محيط أشبه بالمحيط الحر، من أهم مميزات هذا النمط من السجون، أنه يكون في الغالب عبارة عن سجون زراعية مهيأة لمختلف أنواع الزراعات الفصلية، ولهذا فهي تعرف بديناميكيتها وبنشاطها المستمر على مدار السنة الزراعية، كما تشمل إضافة إلى العمل الزراعي على أشغال ميكانيكية وكهربائية ومعمارية، يتم في سياقها تدريب السجناء مهنيا على الصناعات ذات الارتباط المباشر بالعمل الزراعي، كما تقوم بإصلاح مختلف أنواع العطل التي تتعرض لها الآلات الزراعية.

من أهم خصوصيات هذه السجون، هيمنة روح الجماعة والثقة المتبادلة بين السجناء والمراقبين أو الأخصائيين الذين تقتصر تدخلاتهم فقط لتطوير الأداء الزراعي للمساجين ولتنمية مواهبهم في هذا المجال، وذلك بعيدا عن تحسسهم بالطابع الانضباطي والإلزامي الصرف لمفهوم المراقبة، مما يسهل عملية التأهيل. وللإشارة، ففي بعض البلدان تتشكل فرق من المساجين، متخصصة في البناء أو الكهرباء أو تركيب الأدوات الصحية، ويتم إرسالها إلى المدينة للقيام بأعمال في الورشات الحكومية أو الخاصة طبقا لاتفاقيات يتم إبرامها بين الإدارة العقابية وهذه الجهات وذلك مقابل أجر يتقاضاه السجين، ولقد أثبتت التجارب في كثير من البلدان أن السجون المفتوحة تكون نتائجها أكثر فعالية في عملية الإصلاح والإدماج الاجتماعيين، ويبرز ذلك في تدني نسب تكرار الجريمة مقارنة بالسجون ذات النظام المتشدد (مبارك، 2000، ص ص. 49-51).

4-2-2- سجون التأهيل المهني السريع: يعرف هذا النمط من السجون انتشارا واسعا في البلدان المتميزة بتكامل بنيتها العقابية، يوجه إليه السجناء بغرض تعلم مهنة أو استكمال مهارات مهنية معينة، وذلك قبل إعادة توجيههم إلى سجون أخرى معدة للإنتاج الصناعي، من بين أهم مميزات هذه السجون أنها تمكِّن المساجين بعد عملية تأهيلهم المهني -التي تنتهي بحيازة شهادة مهنية تثبت

أهلية الحاصلين عليها على ممارسة المهنة- من الالتحاق بالمصانع المتواجدة بسجون أخرى، دون أن يخل توافدهم لهذه المصانع بتكامل الإنتاج الصناعي أو أن يؤدي إلى اضطرابه أو توقفه، وفي الغالب ترتبط السجون الصناعية بعقود مع الإدارات العامة ومع القطاع الخاص لتزويدهما بمنتجاتها في أوقات محددة ومضبوطة، وهوما يدل على استمرار عملية الإنتاج دون أي اضطراب أو توقف في التسليم. وبدوره يتميز هذا النمط من السجون بانعكاساته الإيجابية على السجناء، وتبرز في تنامي روح التعاون الجماعي والحوافز الشخصية وروح التنافس، وهوما يعتبر من المؤشرات الإيجابية في عملية التأهيل الاجتماعي (مبارك، 2000، ص ص. 61-62).

4-2-3- السجون ذات الاستقلال المالي والإداري: يعرف عن السجون بأنها غير مستقلة عن الإدارة المركزية، ولا تمتلك سلطة اتخاذ القرار في التسيير الإداري والمالي لشؤونها اليومية الذي يعتبر من صلاحيات هذه الأخيرة. وغالبا ما تؤدي المعاملة البيروقراطية التي تربط بين إدارات السجون ومراكز اتخاذ القرار في الإخلال بالسير الطبيعي لعمل السجون، بل في كثير من الحالات إلى صدور قرارات ارتجالية وسلبية من طرف المسؤولين المركزيين، بسبب بعدهم وعدم معرفتهم بمتطلبات الواقع المحلي الذي يكون المسؤول المحلي أكثر دراية بها، وبالنظر إلى حركية السجون الزراعية والصناعية المتميزة بنشاطها الدائم الذي يتطلب قرارات فورية، فإن مثل هذه العلاقة البيروقراطية ستؤدي حتما إلى تعريض عمليات الإنتاج إلى أضرار غير قابلة للتعويض، فعملية الإنتاج على سبيل المثال يمكن أن تتوقف بسبب عدم الإصلاح الفوري للعطل الذي تتعرض له وسائل الإنتاج، كما أن المزروعات يمكن أن تتعرض للتلف إذا لم يتم سقيها في الوقت المناسب بسبب هذا العطل، ومن ثم فإن هذه الأمور الاستعجالية التي لا تحتمل الانتظار لا تستدعي بالضرورة مراجعة الإدارة المركزية يوميا.

من هنا، فإن معظم هذه السجون تتمتع باستقلالية إدارية مالية تخولها حق اتخاذ القرارات الفورية وحق التصرف في الموارد المالية اللازمة لتسيير العمل اليومي ولمواجهة الحالات الطارئة، وإدراكا منها لهذه الحقائق اتجهت بعض البلدان إلى تعميم الإدارة الذاتية للسجون ومنحها صلاحية إدارة شؤونها المالية لما لذلك من ايجابيات على سير نشاطاتها اليومية، في حين اتجهت بلدان أخرى إلى ربط الأعمال الزراعية والصناعية بشركات ومؤسسات القطاع الخاص التي تتكفل بالتجهيز والتمويل وتسويق المنتجات مع تخصيص هامش من الأرباح للإدارة العقابية وللسجناء وموظفي السجون، ولقد أثبتت هذه الصيغة مردوديتها ونجاعتها الاقتصادية، بالنظر إلى خبرة القطاع الخاص ومعرفته المحترفة بالكثير من الخفايا المتعلقة بالتجهيز والتسويق وأسعار المواد الأولية...، ولا شك أن إشراك هذا القطاع في عملية التصنيع والإنتاج له انعكاسات إيجابية،

لاسيما على التأهيل الاجتماعي للسجناء الذي يكون بإمكانه استقطابهم بعد الإفراج وبالتالي يحقق منفعة مزدوجة، لنفسه وللسجناء (مبارك، 2000، ص ص. 65-66).

- خاتمة:

إن إعادة قراءة بسيطة لما تم استعراضه في هذه الورقة ينتهي بنا إلى حقيقة موضوعية تؤكد المحتوى النوعي للتغيرات والتحولات التي عرفتها المؤسسات العقابية في سياق تطوراتها التاريخية، حيث أن السياسات العقابية أو الإصلاحية المناطة وظيفيا بهذه المؤسسات لم تعد مقتصرة على ممارسة العقاب بمفهومه التقليدي باعتباره أداة ضابطة تخضع السجناء المودعين لمختلف أشكال القهر والإلزام والإكراه، التي تراجعت لصالح منظور آخر مختلف جوهريا تتمحور فيه السياسات الإصلاحية والعقابية حول عناصر التعليم والتكوين والتدريب، ليس فحسب باعتبارها عواملا مساهمة في الاستقرار الأمني والاجتماعي والسياسي وفي تخفيض معدلات الجريمة، وليس فقط باعتبارها مجرد برامج لتأهيل الشخص المعاقب لأن يكون أكثر انسجاما مع نفسه ومع الآخرين ومع العالم الذي يحيط به بعد انقضاء فترة العقوبة، وإنما في الأساس باعتبارها شروطا أولية وأساسية للإسهام الفعلي والملموس في العملية التنموية من خلال تزويد قطاعات الإنتاج المختلفة بشكل دائم ومستمر بالمهارات الفنية المتعددة وباليد العاملة المؤهلة، وكذلك من خلال مضاعفة فرص استقطاب العمالة المتخرجة من المؤسسات الإصلاحية وتسهيل عملية اندماجها على المستوى السوسيو- مهني، إن مثل هذا الانشغال المتزايد لدى المؤسسات الإصلاحية في مختلف البلدان بعنصر التكوين والتدريب المهني للنزلاء، يؤهلنا ولو نسبيا إلى تصنيفها باعتبارها مؤسسات مكملة في عمليات الإدماج الاجتماعي الشامل، بل وباعتبارها كفاعل وشريك اجتماعي له أهميته وأساليبه الخاصة هو أيضا في تنشيط وفي تجسيد السياسات والمشروعات التنموية لهذه البلدان. وبالنظر إلى هذه الأهمية التي يكرسها المنظور المعاصر للعملية العقابية بإبرازه لجوانبها التكوينية والتأهيلية على حساب الجوانب الردعية، فإنه يتوجب على السياسات الإصلاحية في سياق سيرورة عملية التكوين وإعادة التأهيل أن تأخذ في الاعتبار جملة من المرتكزات والشروط التي سبق استعراضها فيما سلف والتي بإمكاننا إعادة استحضارها واختزال أهمها في النقاط التالية:

- أن تكون الأهداف النهائية لبرامج التكوين منسجمة بشكل كامل مع التوجهات العامة للسياسيات الاقتصادية للبلد، وأن تكون عملية التخطيط لهذه البرامج مسبوقة بتحديد الاحتياجات الواقعية للمحيط الاقتصادي، بأن تتماشى مثلا مع محتوى العرض المهني الذي يقدمه سوق الشغل مع

محاولة استشراف متطلباته المهنية المستقبلية، تفاديا لإحالة السجناء من ذوي الكفاءات المتخصصة على عالم البطالة الذي من شأنه أن يؤدي بهم إلى تكرار السلوك الإجرامي.

- إثراء التخصصات المهنية وجعلها أكثر تعددا بشكل يسمح بالاستجابة وبصفة شبه كلية لميولات النزلاء ولطموحاتهم المهنية والاجتماعية والاقتصادية المتعددة. مع ضرورة التحيين المستمر للمحتوى المعرفي لهذه التخصصات وتكييفه للمتطلبات المتجددة والمتنوعة التي تفرزها التحولات الاقتصادية وبشكل خاص على المستوى المحلي.

- بالموازاة مع ضرورة تنويع تخصصاتها، فإن على المؤسسات الإصلاحية التفكير في أساليب تحسين إمكانياتها المادية، تجهيزات، ورشات ومراكز تدريب، وذلك من خلال التطلع الدائم إلى توسيع شبكة علاقاتها لتشمل كل الجهات والهيئات، وزارات، مصانع...، التي بإمكانها أن تشكّل مصدرا أساسيا في تمويلها بالتجهيزات وبمختلف الأدوات والوسائل التي تتطلبها التخصصات المهنية التي يتم عرضها على النزلاء.

- الأخذ في الاعتبار نوعية العنصر البشري الضامن لعملية التكوين وإعادة التأهيل، وذلك بوجوب مراعاة حساسية وخصوصية هذه الوظيفة التي تتطلب امتلاك كفاءات علمية وخبرات مهنية واسعة، مع ضرورة توفير الشروط الموضوعية والضرورية لتعميق ولإثراء هذه الخبرات من خلال تحفيز المدربين وتشجيعهم على المشاركة المستمرة في الملتقيات المحلية والدولية.

- تكريس الاستقلالية الفعلية للمؤسسات العقابية على المستوى المالي وعلى مستوى التسيير الإداري، وتوسيع صلاحياتها في تسيير شؤونها الخاصة وفي اتخاذها للقرارات التي تراها مناسبة في سياقها الزماني والمكاني الملائمين، بدلا عن تكريس تبعيتها الغير مبررة لقرارات إدارة مركزية، قد تصدر في غير وقتها وقد لا تنسجم إطلاقا مع ما يفرزه واقع السجون من معطيات مستجدة وبشكل خاص في نشاطاتها الإنتاجية المتعددة.

- قائمة المراجع:

- البستاني باسل. (2009) جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة. بيروت. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الحسن إحسان محمد. (2005). علم الاجتماع الاقتصادي. الأردن: دار وائل للنشر.

- السروجي طلعت مصطفى. (2008). التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- الشاذلي فتوح عبد الله. (2007). علم الإجرام والعقاب. منشورات الحلبي.

- الضحيان سعود بن ضحيان. (2001). البرامج التعليمية التأهيلية في المؤسسات الاصطلاحية. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

- القانون: 04/05. المؤرخ في: 06-02-2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

- القريشي مدحت. (2007). التنمية الاقتصادية. الأردن: دار وائل للنشر.

- اليوسف عبد الله بن عبد العزيز. (2003). التدابير المجتمعية كبدائل للعقوبات السالبة للحرية. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

- تعليمة رقم: 2005/1823 صادرة عن المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والمتعلقة برفع قدرات التكوين المهني بالمؤسسات العقابية.

- جريدة الشروق اليومي، (05 جوان 2012)، العدد 3676.

- حامد سهير. (2007). إشكالية التنمية في الوطن العربي. الأردن: دار الشروق.

- حطاب سمير محمد، عبد السميع عثمان محمد. (2003). التعليم المهني في المؤسسات الإصلاحية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- رشاد أحمد عبد اللطيف. (2007) التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: دار الفاء لدنيا الطباعة والنشر.

- عالم محمد اسعد. (1994). التخطيط لمكافحة الجريمة والتدريب. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- عسوس عمر. (1998). معوقات العملية التعليمية والتربوية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدول العربية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- فوكو ميشيل. (1990). المراقبة والمعاقبة. ولادة السجن. بيروت. لبنان: مركز الإنماء القومي.

- مبارك طالب حسن. (2000). العمل الطوعي لنزلاء المؤسسات الإصلاحية. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.
- متولي مصطفى. (1998). نموذج مقترح لبرامج تربوية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدول العربية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- منجي محمد عبد الفتاح (1993). العلاقة بين التخطيط الأمني والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- موسى مصطفى محمد. (2007). إعادة تأهيل المؤسسات العقابية في القضايا الجنائية والإرهابية. مصر: دار الكتب القانونية.